١١ صائغاً جديداً في درعا منذ بداية العام

الوطن

كشف رئيس غرفة صناعة وتجارة درعا قاسم المسالمة عن ازدياد عدد المنشآت التجارية والصناعية منذ شهر آب الماضي حتى مطلع آذار الجاري وذلك بالتوازي مع ارتفاع معدل عامل الاستقرار الذي أسهم في عودة منشآت توقفت لسنوات ومنح تراخيص لمنشآت جديدة كليا من حيث منتجاتها.

وبين المسالمة أن عدد المنشآت التي حصلت على سجلات تجارية وصناعية في درعا بلغ ١٢٠١ منشأة في قطاعات التعهدات وبيع المواد الغذائية ومحطات المحروقات والزيوت والشحوم المعدنية والأعلاف والكونسروة وصناعة الألبان والأجبان والأعلاف والأدوية البيطرية ومعامل الأدوية البشرية والمنسوجات.

منوهاً بأنه ومنذ بداية العام الحالي تم منح ١١ ترخيصا لمحال تجارة المشغولات الذهبية منها ٧ في مدينة درعا والباقي في مناطق متفرقة من المحافظة كما شهدت الفترة الماضية إعادة افتتاح فرعين لبنكين خاصين بعدما أغلقت جميع المصارف الخاصة في درعا أبوابها في السنوات الماضية.

ولفت المسالمة إلى أن عودة النشاط المصرفي سيسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار حيث يستفيد منها الأفراد والمؤسسات والشركات والمنشآت الصناعية.

ولفت المسالمة إلى أن العديد من المستثمرين تقدموا بطلبات لتأسيس أنشطة صناعية متنوعة وتحديدا معامل لإنتاج الأدوية البشرية والمنسوجات والستائر في حين تقدم صناعيون وتجار بطلبات لتوسيع أنشطتهم في الصناعة التحويلية ومشاغل الحجر والتعهدات وتجارة السيارات والاستيراد والتصدير وتجارة الأدوات الكهربائية والالكترونيات والنقل.

سكن للإناث ومركزان لخدمة الطالب وشعبة تجنيد وسيطة في ٣ كليات العام الدراسي القادم

رئيس جامعة طرطوس لـ«الوطن»: ٧ آلاف طالب عادوا بمرسوم المستنفدين

نشر ٦٥٠ بحثاً علمياً لتحسين تصنيف الجامعة

فادي بك الشريف

كشف رئيس جامعة طرطوس عصام الدالي في حديث لـ«الوطن» عن دراسة إحداث مركزين لخدمة الطالب وشعبة التجنيد الوسيطة في الجامعة، مؤكداً أنه كلف بمتابعة ملفّهما نائب رئيس الجامعة للشؤون العلمية، مبيناً أنه من المتوقع أن يكونا في الخدمة خلال شهر شباط العام القادم.

وشدد الدالي على ضرورة التسريع بوتيرة العمل لإنجازهما ووضع خطة زمنية للتنفيذ، لتنتهي الأعمال نهاية العام الجاري، مشيراً إلى أن المركزين يخدمان جميع الطلاب، وتم الاتفاق على تحديد الأماكن في كليات الآداب والاقتصاد والسياحة، منوها بضرورة الإسراع بمعالجة أي موضوع في الكلية ومحاسبة المقصرين والمتأخرين في إنجازه.

وقال: وعدت لجنة التنمية البشرية بتأمين ٥٠ كرسياً لطلاب كلية طب الأسنان، إضافة إلى مخبرين حديثين لكلية الصيدلة قريباً.

كما كشف الدالي أن نحو ٧ آلاف طالب وطالبة عادوا بمرسوم المستنفدين إلى جامعة طرطوس، علما أن العدد الإجمالي للطلاب يصل إلى نحو ٣٩ ألف طالب وطالبة.

وأكد الدالي أن عدد الكليات يصل إلى ١٢ كلية بمختلف التخصصات، مبيناً وجود مشروع لإحداث كلية للهندسة الزراعية تستوعب ١٥٠ طالباً بشكل سنوي وذلك ضمن تنسيق مع وزارة التربية التي أمنت البناء للجامعة، علما أن الجامعة تقوم بإجراءات استلام البناء، كما أن الكادر التدريسي متوفر، ليصل عدد الطلاب إلى ١٠٠٠ طالب خلال ٥ سنوات.

وبين رئيس الجامعة أنه تم رصد ٣٠٠ مليون ليرة لتأهيل مبنى بـ٦٠ غرفة و٢٥٠ سريراً كمدينة سكنية للطالبات، ومن المتوقع أن يكون في الخدمة مع العام الدراسي القادم.

ونوه الدالي بأنه تم نشر ٦٥٠ منشوراً علمياً وذلك لتحسين تصنيف الجامعة على مستوى الجامعات، لافتا إلى إحداث ٩ ماجستيرات، وتم الاتفاق على افتتاح ماجستير إدارة سياحية، على أن تكون المباشرة باستقبال الطلاب خلال العام الدراسي القادم، ويصل عدد طلاب الدراسات العليا إلى ٦٠٠ طالب وطالبة، وتم منح ٧ درجات في الدكتوراه.

مضيفاً: يوجد أكثر من ٢٠٠ عضو هيئة تدريسية، ويصل عدد الموظفين إلى نحو ٦٠٠ موظف في ١٢ كلية.

ولفت الدالي إلى أن مجلس جامعة طرطوس أقر إقامة اتفاق تعاون علمي وأكاديمي مع جامعة أوني كميلوس الدولية للعلوم الطبية في إيطاليا والتي تتميز باختصاصاتها الطبية النوعية، مشيراً إلى أنه سيتم توجيه دعوة لرئيس الجامعة ووفد منها لتوقيع الاتفاق مع جامعة طرطوس، ما سينعكس ايجاباً على الأساتذة والطلاب.

مضيفاً: إن مجلس الجامعة وافق على منح الطلاب الخريجين الأوائل جائزة الشهيد باسل الأسد للعام الدراسي٢٠١٧-٢٠١٨ في ٤ أقسام جديدة تشمل اللغة العربية والإنكليزية والفرنسية والجغرافيا ضمن كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ووافق المجلس على إلغاء علامة مقرر /محطات اختبار وصيانة المعدات/ المعتمد وفق الخطة الدراسية في كلية الهندسة التقنية وذلك بسبب تعديل الخطة، وإدخال علامة مقرر /اختبار المواد للتصنيع والتصميم/ بدلا منها.

وتمت الموافقة على تسوية أوضاع الطلاب المستنفدين الذين تغير وضعهم نتيجة امتحانات العام ٢٠١٧/٢٠١٨ لاستفادتهم من أحكام المرسوم /٢٥٣/ تاريخ ٢٠١٧/٨/١٧ وتسجيلهم كطلاب نظاميين في العام ٢٠١٨/٢٠١٩.

كما تم تكليف أعضاء الهيئة التدريسية ومهندسين ومدرسين وطلاب ماجستير من خارج الملاك بالتدريس في عدد من كليات جامعة طرطوس، وتكليف عدد من الأساتذة في جامعة طرطوس بالتدريس في جامعتي البعث وتشرين، إضافة إلى تغيير جهة إيفاد عدد من المعيدين الموفدين خارجياً، ومنح تعويض بدل نفقات متنوعة لعدد من الموفدين.

مرسوم بإحداث مجمع قضائي في شين في عدلية حمص

الوطن

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم رقم ١٠٨ لعام ٢٠١٩ القاضي بإحداث مجمع قضائي في ناحية شين في عدلية حمص.

ونص المرسوم الصادر بناءً على أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٩٨ تاريخ ١٥/١١/١٩٦١ وتعديلاته، وعلى أحكام قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ تاريخ ١٠/١/١٩٤٥ وتعديلاته، وعلى قرار مجلس القضاء الأعلى رقم ٧١٨ تاريخ ١/١٠/٢٠١٨، على إحداث مجمع قضائي في ناحية شين في عدلية حمص ويتم ملء وظائفه من الملاك العددي لعدلية حمص.

وبناء على المرسوم يعدل توزيع المحاكم والدوائر القضائية في الجداول الملحقة بقانون السلطة القضائية وفقاً لهذا المرسوم، ويبقى الاختصاص القضائي المحلي والملاك العددي النافذ قائماً وينقل إلى المجمع القضائي المحدث بهذا المرسوم حين افتتاحه بقرار من وزير العدل.

كلام رسمي جداً

تنفيذ ما تبقى من أعمال لمشروع مشفى سبة مقترن بتعاون صحة طرطوس وصرف التوريدات

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم الموقرة في عددها رقم (٣١١٠) الصادر يوم الخميس الموافق ١٤/٣/٢٠١٩ حول مشروع مشفى سبة نود أن نبين ما يلي:

بداية نتوجه إليكم بالشكر الجزيل على اهتمامكم ومتابعتكم وتسليطكم الضوء على المشاريع التنموية والخدمية التي تنفذها الشركات الإنشائية العامة لصالح الجهات العامة نظراً لأهميتها في تأمين الخدمات للإخوة المواطنين، إن الشركة العامة للبناء والتعمير لها خبرة كبيرة في تنفيذ أعمال المشافي والتجهيزات العائدة لها وكان لها الدور الكبير خلال فترة الأزمة في إعادة تأهيل مشفى الباسل في دير عطية ومشفى قطنا ومشفى السلمية ومشفى الباسل في طرطوس ومشفى الوليد في حمص ومشفى السقيلبية وتنفيذ مشفى جراحة القلب في اللاذقية بأفضل الشروط والمواصفات الفنية ووضعها في الخدمة والاستثمار نتيجة التعاون المثمر والبناء بين الشركة ووزارة الصحة والمديريات العائدة لها في المحافظات المذكورة من خلال عقود موقعة بين الطرفين تضمن حقوق كل منهما في حال زيادة الأسعار عن الأسعار العقدية نتيجة الظروف الحالية التي يتعرض لها القطر بسبب الحصار الاقتصادي وعدم استقرار سعر الصرف، فيما يخص مشفى سبة تتلخص المشكلة بين الشركة ومديرية صحة طرطوس حول التجهيزات وطريقة صرفها حيث إن المشروع خاضع لفروقات الأسعار وليس إلى التوازن السعري وتخسر الشركة ما يقارب ٢٧ بالمئة من قيمة العمل نتيجة ذلك ويتم إعطاء الشركة فرق السعر لقيمة المادة فقط دون أجور النقل والتركيب والأرباح والهوالك وهذا ما يكبد الشركة خسارة كبيرة لا يمكن تحملها في ظل هذه الظروف لأن الشركة تعمل بتمويل ذاتي وتؤمن رواتب العاملين فيها من عوائد الكشوف المالية للأعمال التي تقوم بتنفيذها.

قامت الشركة بإنجاز معظم الأعمال المدنية والإكساء في المشروع وبتمويل من الشركة للأعمال الزائدة عن العقد وغير الواردة في الكشف التقديري الأساسي، رغم التأخر في تكليفنا بتنفيذ الأعمال الزائدة عن العقد وربع الأعمال، حيث تم تكليفنا في نهاية عام ٢٠١٨ من قبل الجهة صاحبة المشروع بالأعمال الزائدة عن العقد وربعه والملاحق بموجب الكتاب رقم (١١٢٢٤) ص تاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٨ وعلى أن تصرف بموجب محضر تسوية نهاية المشروع والأعمال المتبقية حالياً لا تتجاوز (٣٠٠) مليون ليرة سورية عبارة عن تجهيزات تتضمن مراوح طرد ووحدات معالجة ومحولات عزل وأحواض غسيل جراحين ونظام إنذار عن الحريق، مع التنويه أن الشركة قامت بتوريد وتركيب شيلرات التبريد ومراجل التدفئة ومضخات الماء الساخن تم صرف فروقات الأسعار لها فقط وتكبدت الشركة خسارة كبيرة تقدر بـ(٩٨) مليون ل.س نتيجة عدم صرف السعر الحقيقي لها، وعدم خضوع المشروع للتوازن السعري واعتماد لجنة فروقات الأسعار دليل تحليل أسعار عام ٢٠١٦ مع سعر ٤٠٠ ل.س للدولار لحظة التوريد وقد تمت مخاطبة السيد محافظ طرطوس بكتابنا رقم (٤٠١) ص.ف.ط تاريخ ٢٧/٦/٢٠١٨ وكان الرد تنفيذ فروقات الأسعار بما يضمن عدم خسارة الشركة، تمت مراسلة مديرية الصحة بعدها بكتابنا رقم ١٢٦٠/ص.ف.ط تاريخ ٧/١٠/٢٠١٨ بنتائج العرض الفائز لتقديم وتركيب وحدات معالجة الهواء للموافقة وكانت النتيجة إحالة الموضوع إلى لجنة فروقات الأسعار وصرف قيمة المادة فقط وبالتالي حرمان الشركة من أجور التركيب والنقل والأرباح وتكبيدها خسارة كبيرة، لا يمكن تحملها في ظل الظروف السائدة.

إن الشركة العامة للبناء والتعمير، وانطلاقاً من واجبها الوطني، وبخبرتها الكبيرة في أعمال تنفيذ المشافي، واعتبارها من أولويات إستراتيجيتها في هذه المرحلة لأهميتها الكبيرة في تامين العلاج والخدمات الطبية للإخوة المواطنين وتخفيف العبء عنهم، لم ولن تدخر جهداً في تنفيذ وإنجاز ما تبقى من أعمال تجهيزات في هذا المشروع الهام بالسرعة القصوى وتسليمه في حال تم التعاون من قبل مديرية الصحة في طرطوس وصرف قيمة التوريدات وفق الأسعار الرائجة مع أجور النقل والتركيب والربح، رغم تحمل الشركة لخسارة كبيرة سابقاً في أعمال التجهيزات الموردة والمركبة وهي تعمل كما ذكرنا بتمويل ذاتي، وتسعى لتأمين رواتب العاملين لديها، والشركة غير قادرة على الإعلان عن التوريدات المتبقية ما لم يتم إعطاء مؤشر مالي أو ضمانة لدراسة عروضنا المالية كما العروض الفنية من قبل اللجنة المشكلة من مديرية الصحة والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية وصرف المستحقات الفعلية لقيمة تلك التوريدات.

المدير العام
المهندس عامر إسماعيل هلال

وزير الصناعة: الحكومة والصناعيون فريق واحد ومطالبهم «محقة»

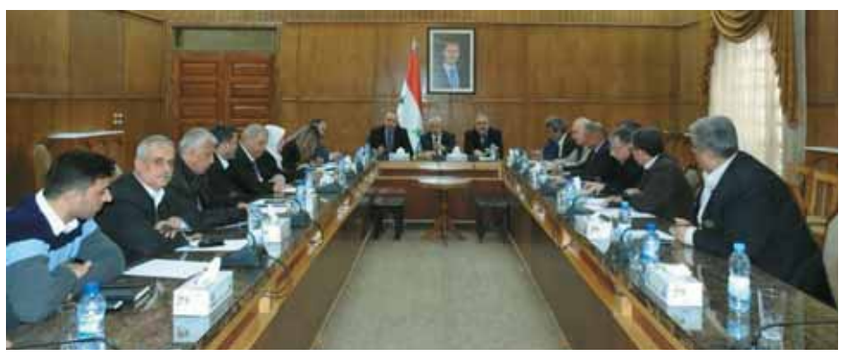

حماة- محمد أحمد خبازي

تركزت مطالب صناعيي حماة باجتماع هيئتهم العامة الذي عقد صباحاً بحضور وزير الصناعة محمد معن زين العابدين جذبة، على تأمين حوامل الطاقة وأهمها الكهرباء والمازوت، وإنشاء منطقة حرة في مدينة حماة وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة، وإضافة طابق للسكن العمالي والإسراع بتنفيذ المدينة الصناعية في حماة وإنشاء منطقة صناعية في سلمية، ومعالجة مشكلة رفض لبنان الحجر الصناعي السوري ومعاملة المستوردات من لبنان بالمثل.

وخلال رده على مداخلات الصناعيين أكد وزير الصناعة محمد معن زين العابدين جذبة، أن مطالب الصناعيين محقة وأن الحكومة مع الصناعيين فريق واحد لدعم الصناعة الوطنية.

وقدم الوزير عرضاً للصعوبات التي تواجه الحكومة بتوفير حوامل الطاقة بمجملها، وأوضح أن ١٣٢ ألف منشأة صناعية خاصة في سورية جهد الإرهاب على تخريبها مع القطاع الصناعي العام، ما أثر في الاقتصاد الوطني، ولكنه لم يقض عليه وها هو بطريقه إلى التعافي التام.

وتحدث عن تشجيع الصناعة من خلال حزمة من المراسيم الرئاسية والقوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار والصناعة الوطنية، والقرارات الحكومية التي خلقت بيئة مناسبة للعمل والإنتاج، وأشار إلى صعوبة توفير الكهرباء التي تواجه الصناعيين.

وأضاف: إن المقترحات تعالج ولكن العقوبات الجائرة تحاصرنا كحكومة رداً على انتصارات جيشنا البطل على الإرهاب.

وشدد على الصناعيين على ضرورة العمل والإنتاج وتحسين المنتج الوطني والصحي باستمرار حرصاً على حياة المواطنين. وأشاد بصمود الصناعيين الذين بقوا في البلد والعمل خلال سنوات الحرب الماضية رغم كل الخسائر البشرية والمادية التي أصابتهم فيما سبق.

وأشار إلى التسهيلات التي تقدمها الحكومة للصناعيين ومنها إعفاء استيراد الآلات والمواد الأولية من بعض الرسوم الجمركية، إيماناً منها بأهمية دور الصناعيين الوطني وتنمية الاقتصاد وتشغيل آلاف الأيدي العاملة وإعالة الأسر التي تعيش من عملها في المنشآت الخاصة.

وأشاد الوزير بحملات مكافحة التهريب وعمل الضابطة الجمركية، مؤكداً أنها مؤتمنة على تطبيق القانون وحماية المنتج الوطني من المهربات وإغراق السوق السورية بها وأن دورها مهم ومفيد بدعم المنتج الوطني وحمايته.

وبيّن الوزير أن مشكلات التصدير إلى لبنان ستعالج مع المجلس الأعلى السوري اللبناني بما يحقق المنفعة للبلدين، مؤكداً أن الحكومة تبحث في محفزات للصناعيين، وستدعم صناعيي حماة بكل السبل الممكنة والإمكانات المتاحة.

وكشف أن موضوع تعويض الأضرار التي لحقت بالمنشآت الصناعية من جراء الإرهاب هو قيد المعالجة.

ورأى أن مطلب حماة إنشاء مدينة صناعية ومنطقة للصناعة في سلمية محق لما لها من أهمية بالغة في استقطاب اليد العاملة وتوفير المادة الزراعية الأولية وتخفيف أجور النقل، وأكد أنه سيناقش هذا المطلب مع وزير الإدارة المحلية ورئيس الحكومة لإحداث مناطق صناعية في سلمية ومحردة والسقيلبية.

٥ آلاف عائلة عادوا إلى داريا والمدينة تحتاج إلى ٥ مليارات ليرة

عبد المنعم مسعود

قال رئيس مجلس مدينة داريا مروان عبيد: إن عدد العائلات التي سمح لها بالدخول للمدينة ارتفع إلى ٥ آلاف عائلة بعد وصول أسماء ثلاثة آلاف عائلة جديدة تضاف لألفي عائلة سبق أن سمح لها بالدخول إلى المدينة وذلك من أصل ٢٠ ألف عائلة تنتظر وصول أسمائها للعودة إلى المدينة.

وكشف عبيد أن عمليات دخول العوائل الجديدة إلى المدينة أصبحت تشمل كل مدينة داريا وليست محددة بمنطقة واحدة فقط مبيناً أن عمليات الدخول تتم بشكل يومي وبمعدل مئة عائلة يومياً.

ووفقاً لرئيس المجلس فإنه يتم إعداد بطاقة دخول لكل عائلة وذلك وفقاً للقوائم التي وصلت إلى المجلس مبيناً أن ذلك يسهل عملية الدخول والخروج للأهالي كما يسهل عليهم القيام بأعمالهم ضمن منازلهم من ترميم وتأمين خدمات يضاف لها إمكانية إدخال أي مواد للبناء يحتاجها الأهالي من دون أي معوقات مبيناً أن الأهالي مسموح لهم الإقامة والسكن إضافة لإنجاز ما يشاؤون من أعمالهم اليومية من دون أي معوقات.

وكشف عبيد أن إضبارة عقد مدخل مدينة داريا تم رفعها وتصديقها من مجلس الوزراء وأن الإضبارة في طريق العودة لذلك فإن العمل بمدخل المدينة سيبدأ من قبل الجهة المتعاقد معها بعد وصول إضبارة العقد.

ولفت عبيد إلى أن البلدية سبق ورفعت أضابير كافة المشاريع سواء في المنطقة (أ) أو في المنطقة (ب) وأن العمل بهذه المشاريع سيبدأ بعد الموافقة على أضابيرها مبيناً أن ما تم تركيبه من محولات كهربائية في المدينة لا يتعدى الثلاث فقط مطالباً وزارة الكهرباء بالإسراع بتركيب محولات أخرى حتى يستطيع الأهالي إنجاز أمورهم الحياتية.

وبيّن عبيد أن إجمالي المبالغ التي تتطلبها المشاريع الخدمية التي تم رفعها من البلدية يصل إلى ٥ مليارات ليرة سورية.